

## العاملُ والمعمولُ والعملُ

مؤلف مجهول

تحقيق

م. د. حيدر محمد عبيد الخفاجي

كلية الإمام الكاظم- أقسام بابل

\*الايمل: [morth8888@gmail.com](mailto:morth8888@gmail.com)

تاريخ نشر : 31/3/2026

تاريخ القبول: 13/12/2025

تاريخ استلام : 10/11/2025

### الملخص: -

يتناول هذا البحث تحقيقاً علمياً لمخطوط كُتِبَ تحت عنوان: ((العاملُ والمعمولُ والعملُ)) وذلك قبل سنة 1194 هـ

وهو من مقتنيات مكتبة السلطان عبد الحميد خان في تركيا، بالرقم (1402)، بنسخة جيّدة واضحة المعالم وخطها واضح وجميل تحتوي على (14) لوحة موضوعها رسالة تعليمية تتبع المؤلف فيها العوامل النحوية وكذلك حدّد فيها كلّ معمول وصفة العمل فيه، وكما هو معلوم فإنّ نظرية العامل في النحو العربي من أهم الموضوعات وأكثرها إثارة للجدل في اللغة العربيّة.

فقد تتبّع المؤلف هذا الأمر تتبعاً علمياً مبسطاً لطلبة العلم مع إيراد الشواهد الشعريّة والقرآنيّة وغيرها معتمداً في إيرادها على أمّات المصادر اللغويّة.

تم تقسيم البحث على قسمين الأوّل هو مقدمة التحقيق، والقسم الثاني وهو النص المحقق.

الكلمات المفتاحية: العامل، المعمول، العمل، التحقيق.



*Agent, Agent, and Work*  
*Author: Unknown*  
*Investigation*

**Dr. Haider Mohammed Obaid Al-Khafaji**

Imam Al-Kadhim College - Babylon Departments

\*Corresponding author: morth8888@gmail.com

Received date: 10/11/2025

Accepted date: 13/12/2025

Published date: 31/3/2026

**Abstract**

this research presents a scholarly investigation of a manuscript entitled: ((The Agent, the Agent, and the Work)) written before the year 1194 AH. It is part of the holdings of the Sultan Abdul Hamid Khan Library in Turkey, under number (1402), and is a good, clear copy with a beautiful and legible script, containing (14) folios.

Its subject is an educational message in which the author traces the grammatical factors and also identifies each complement and the nature of its function. As is well known, the theory of the governing factor in Arabic grammar is one of the most important and controversial topics in the Arabic language.

The author has followed this matter in a simplified, scholarly manner for students of knowledge, citing poetic, Quranic, and other evidence, relying on primary linguistic sources

The research is divided into two parts: the first is the introduction to the critical edition, and the second is the edited text.

**Keywords:** ethics, civilization, medicine



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعد: تحقيق النصوص اللغوية هو أحد أهم وجوه النهوض بمجد لغتنا وأمّتنا العربية، وهو صورة لتجديد ذكرى رجالها، الذين أحرزوا في علوم العربية المختلفة تفوقاً تشهد لهم به كتبهم التي ظلت حتى يومنا هذا مصدرًا لتدريس علوم القرآن والعربية.

بعد الغوص في تحقيق هذا النص تبين لي كثرة عوائده، وغزارة فوائده، وتبينت أهمية تحقيقه ودراسته، وإمطة اللثام عنه،

وذلك بعد التوكل على الله سبحانه.

الموضوع العام لهذا الكتاب هو شرح للعوامل النحوية

ومعروف أنّ نظرية العامل هي إحدى الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي، ومن أهم معالم أصول النحو العربي ونقطة انطلاقه، فهي نظرية عربية في الأصل، نشأت مع نشأة النحو العربي، وفي بيئة عربية خالصة، حتى اكتملت قواعده، على أيدي رواد اللغة من الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) الذي يعد أول من أرسى دعائم نظرية العامل، ثم تلميذه سيبويه (ت 180 هـ) الذي يظهر ذلك واضحاً في كتابه، وغيرهما من الأعلام، وظهر أثر تلك النظرية في جل مصنفات كتب اللغة؛ إذ صنفت فيها كتبٌ مستقلة، أشهرها عوامل الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، و(المصباح في علم النحو) لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي (ت 610 هـ)، ثم عوامل محمّد بن بير علي البركوي (ت 981 هـ)، فحظي الأخير بعناية الدارسين؛ فأقدموا على شرحه وبيان مسائله ونظمه. أمّا شروحه فقد تصل إلى سبعة عشر شرحاً بالعربية، ومنها بالفارسية والتركية.

ومؤلف هذا المخطوط هو واحد من الذين أقدموا على شرح العوامل وتسمية المعمول والعمل، فكتب المؤلف هذا النص بعد أن شغرت بالقيمة العلمية له، وما به من حاجة إلى شرح تُبسّط فيه مسألة العامل، وتوضّح مقاصدها ومراميتها وتفكّ ما انغلق من معانيها.



لذا أوردَ المؤلفَ مزيداً من المفرداتِ اللغويّة، ومعانيها، وأوزانها، واستشهد بأنواع الشواهد: القرآنيّة، والشعريّة، والنثريّة، وساقَ الجَمَّ الغفير من التعليقات التي رصفها في الحاشية  
لذا وجدتُ أنّ إحياء مثل هكذا رسائل فيه فائدة كبيرة لأنّه يدرس أهم المسائل في الدرس النحوي وهي  
مسألة العامل النحوي

فتم تحقيق هذه الرسالة على قسمين: الأول مقدمة التحقيق ، والثاني النص المحقّق، ثم لائحة المصادر المعتمدة في التحقيق.

والله أسأل أن ينفَع به الجميع وأن يجعله لوجهه الكريم، وأقول: إن وفقت في عملي فهذا بفضل من الله ومَنِّه، وإن ظهَرَ فيه ما يوجب الاعتذار منه؛ فذلك لقصورٍ مني، وقلة علمي؛ ولا أدعي الكمال في عملي فهو وصفٌ جعله الله (ﷻ) لذاته لا ينازعه في ذلك أحد، ومنه الصواب، وإليه المرجع والمآب.

### التعريفُ بالرسالة

العنوان (العاملُ والمعمولُ والعملُ) وردَ هذا العنوانُ مثبتاً في نصِ المقدّمة فقد قال المؤلفُ بعد البسملة والحمد: " فهذه رسالةٌ فيما يحتاجُ إليه كلُّ معرّبٍ أشدَّ الاحتياج، وهو ثلاثةُ أشياء: العاملُ والمعمولُ والعملُ أي: الإعراب؛ فوجبَ ترتيبها على ثلاثةِ أبوابٍ "

وتتفق هذه التسمية في النسخة الوحيدة التي حصلنا عليها من مكتب جامعة السليمانية كما مثبت في اللوحة الأولى وهي من مقتنين مكتبه السلطان عبد الحميد خان في تركيا وتحمل الرقم (1270)  
وفي حدود ما اطلعنا عليه فهي رسالة لغوية تعليمية وأرى أنّ المؤلف قد أجاد في طريقة صياغتها إذ جمع فيها العوامل اللغوية والمعمول ومواطن العمل تتبع مواردها بمختلف معتمداً في ذلك على أمّات كتب اللغة.

### وصف المخطوط

بعد البحث والتتبع في كتب الفهارس الخاصة بالمكتبة التي زودتنا بالمخطوط لم نحصل على نسخة أخرى لهذا المخطوط حيث تعد هذه النسخة بمنزلة الأصل؛ لأنّها عُرضت على مؤلفها أو نسخت على نسختها الأصل – استناداً لما وجدناه من التعليقات الجانبية في لوحات المخطوط وقد مُهرت تلك التعليقات بعبارة (منه) أي: ما



أفاد به المؤلف، و(جامي) ويقصد بذلك ما نقله من شرح الكافية في النحو لعبد الرحمن ملا جامي<sup>1</sup>.

وهذه النسخة محفوظة في مكتبة السلطان عبد الحميد خان في تركيا وقد ادمجت هذه المكتبة مع مكتبة السلمانية بإستنبول وتحمل الرقم (1270) لكن من المؤسف لم تعز إلى مؤلفها.

وهي نسخة جيدة واضحة المعالم كُتبت بخط النسخ الواضح والجميل، وحوت على (14) لوحة وكل لوحة بصفتين وفي كل صفحة (21) سطرًا، وفي كل سطر (14) كلمة، وفي كل صفحة (294) كلمة حيث تقرب مجموع كلماتها (4116) كلمة تقريبًا، وهي بحجم كتاب مألوف الحجم.

### **منهج التحقيق:**

✓ بعد تنضيد النسخة الأصل تم تخريج جميع الآيات الكريمة، وأقوال الأعلام المنقولة من المصادر المعتمدة وكذلك اعزاز الأبيات الشعرية إلى قائلها مع تثبيت الاختلافات في متن الهامش.

✓ حاولنا إخراج النص صحيحًا قدر الإمكان، وجعلناه أقرب ما يكون إلى الصورة التي أرادها المؤلف، وذلك بالاستعانة بالأدوات المنهجية، ومنها علامات الترقيم الحديثة لما فيها من أثر في فهم النص، كالفارزة والنقطة، وعلامات التعجب والاستفهام، والجمل الاعتراضية وغيرها.

✓ وضعنا بين عضادتين [ ] كل زيادة اقتضاها السياق أو الإشارة إلى زيادة ملزمة قد وردت في الهامش.

✓ ألقنا في مقدمة التحقيق صورًا لبعض الصفحات من المخطوطة المعتمدة في التحقيق.

1 - هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، مفسر، فاضل، ولد في (جام) من بلاد ما وراء النهر (سنة 817 هـ) وانتقل إلى هراة، وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، توفي في هراة سنة: (898هـ). ينظر: شذرات الذهب 36 /7 الأعلام للزركلي . 296 /3

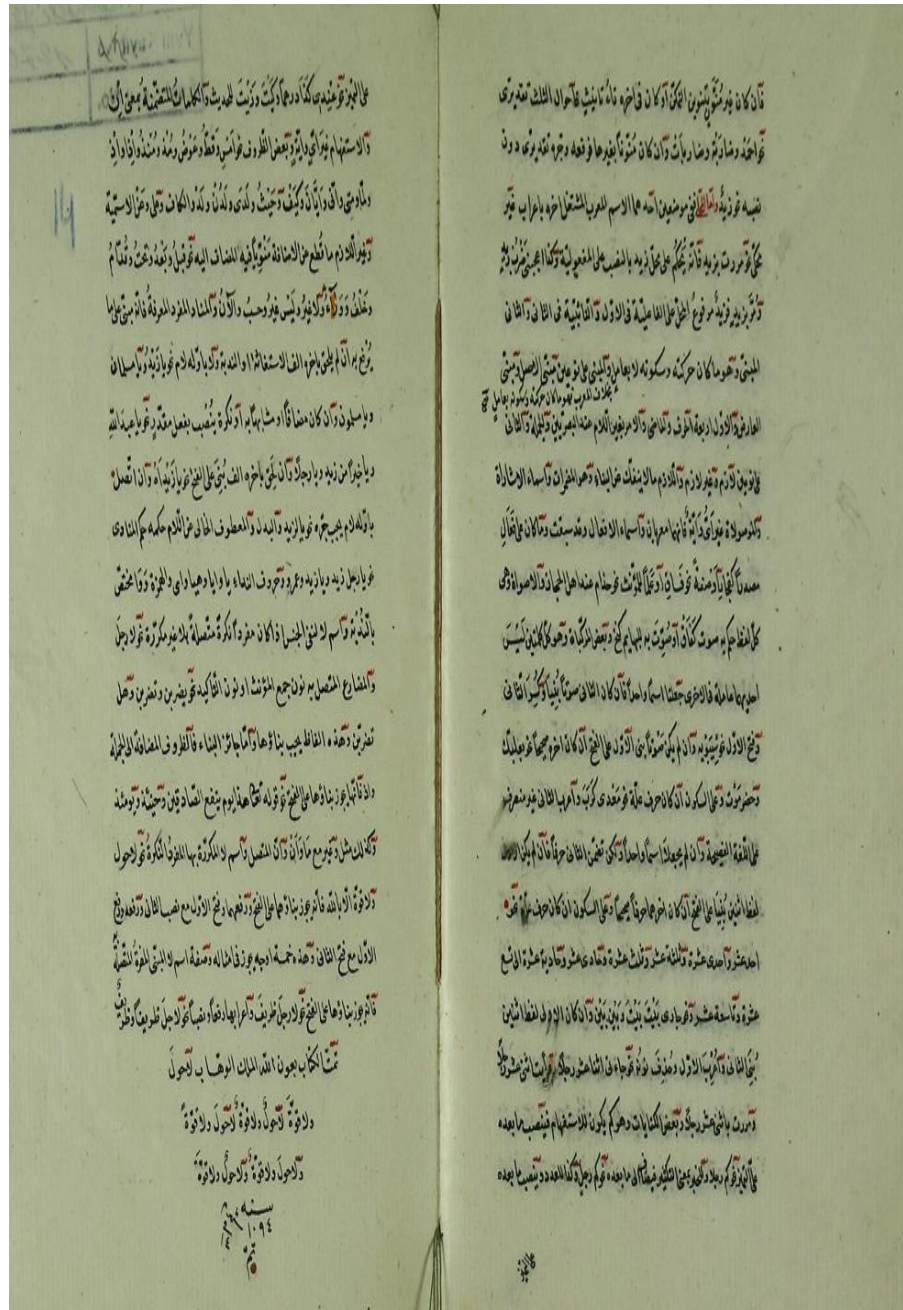


### نماذج من مصورات المخطوط

#### مصورة اللوحة الأولى



مصورة اللوحة الأخيرة



النص المُحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله اجمعين.

وبعد..

فهذه رسالة فيما يحتاج إليه كلُّ معربٍ أشدَّ الاحتياج، وهو ثلاثة أشياء: العاملُ والمعمولُ والعملُ أي: الإعراب؛ فوجب ترتيبها على ثلاثة أبواب:

**الباب الأول في العامل<sup>2</sup>:** اعلم أولاً أنَّ الكلمة هي اللفظُ الموضوع لمعنى<sup>3</sup> مفردٍ ثلاثة:

**فعل:** وهو ما دلَّ بهيئةً وضعاً على أحد الأزمنة الثلاثة<sup>4</sup>، من خواصِّه دخول قد، و السين، وسوف، وإن، ولم، ولمّا، ولام الأمر، ولا النَّهي، وكلُّه عامل على ما سيجيء.

**اسم:** هو ما دلَّ على معنىً مستقلِّ بالفهم غير مقترن فيه بأحد الأزمنة<sup>5</sup> ومن خواصِّه دخول التنوين<sup>6</sup>، وحرف الجر، ولام التعريف، وكونه مبتدأً وفاعلاً ومضافاً، وبعضه عامل كاسم الفاعل، وبعضه غير عامل (أنا وأنت والذئ)

**وحرف:** وهو ما دلَّ على معنىً غير مستقلِّ بالفهم<sup>7</sup> بل آلة لفهم غيره وبعضه عامل كحرف الجر، وبعضه غير عامل كهل وقد.

**ثم العامل:** هو ما أوجب بواسطة كون آخر كلمة على وجه مخصوصٍ من الأعراب<sup>8</sup> والمراد بواسطة مقتضى الإعراب وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها فإنها أمورٌ خفيةٌ تستدعي علائم ظاهرة لتعرف مثلاً إذا قلنا: (ضرب زيدٌ غلامَ عمرٍ) فضرب أوجب كون آخر زيدٍ مضموماً، وآخر غلام مفتوحاً بواسطة ورود الفاعلية على زيد والمفعولية على غلام، بسبب تعلق ضرب بهما وأوجب غلام أيضاً كون آخر عمرٍ ومكسوراً بواسطة ورود الاضافة عليه، أي: كونه منسوباً إليه لغلام، فالعامل يُحصَل المعاني الخفية في الأسماء وهي تقتضي نصب علائم: هي الإعراب في الأفعال المشابهة التامة للاسم وهي في المضارع فقط<sup>9</sup> فإنَّه مشابه لاسم الفاعل<sup>10</sup> لفظاً ومعنى واستعمالاً أمّا

2 - من المناسب هنا أن نذكر تعريف العامل فقد عرفه ابن الحاجب (ت646هـ) قائلاً: "ما يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب" شرح الكافية: 9/1. وقال الشريف الجرجاني (ت816هـ): "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" التعريفات: 145.

3 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 15 / 1

4 - ينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: 40.

5 - ينظر: البديع في علم العربية: 9 / 1، أمالي ابن الحاجب: 547 / 2.

6 - ورد في هامش المخطوط ما نصه: وهو نون ساكنة في الأصل تتبع حركة أواخر الكلمة لتأكيد الفعل.

7 - ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54.

8 - ينظر: توجيه اللمع: 36

9 - ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 16 / 1.

10 - ورد في هامش المخطوط قوله: مشابهة المضارع إلى اسم الفاعل من اللفظ والمعنى والاستعمال.



أو بالمسجد أو مفعولٌ له إن كان الجار لا ما أو ما بمعناه، نحو: ضربت زيداً للتأديب<sup>11</sup>، وكيمه عصيت<sup>12</sup> أو مفعول به غير صريح إن كان الجار ما عداهما، نحو: مررتُ بزيدٍ، وقد يسند المتعلق إلى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على أنه نائب الفاعل، نحو: مرَّ بزيدٍ، ويجوز تقديم ما عدا هذا على متعلقه، نحو: بزيدٍ مررت<sup>13</sup>، وقد يحذف المتعلق فإن كان المحذوف فعلاً عامّاً متضمناً في الجار والمجرور يُسميان ظرفاً مستقراً، نحو: زيدٌ في الدار، أي: حصل، وإن لم يكن كذلك أو لم يحذف متعلقه يسميان ظرفاً لغواً، نحو: زيدٌ في الدار، أي: أكل، ومررت بزيدٍ، وقد يُحذف الجار، وهو على نوعين: قياسي وسماعي:

فالقياسي في ثلاثة مواضع: الأول: المفعول فيه فإن حُذف في منه قياس إن كان ظرف زمانٍ مبهماً<sup>14</sup> كان أو محدوداً، نحو: سرت حيناً، وصمت شهراً أو ظرف مكانٍ مبهماً، وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه، كالجهاث الست<sup>15</sup>، وهي أمام وقدّام وخلف ويمين وسار وشمال وفوق وتحت، وكـ عند ولدى، ووسط بسكون السين وبين وإزاء وحذاء وتلقاء، وكالمقادير الممسوحة، نحو فرسخ وميل، وبريد إلا جانباً وجهةً ووجهًا وخارج الدار وداخل الدار، وجوف البيت ووسط الدار بفتح السين، وكل اسم مكانٍ لا يكون بمعنى الاستقرار، نحو: المقتل والمضرب، وكذا إن كان بمعناه، ولم يكن متعلقه بمعناه، نحو: مقامٍ ومكان، فإن هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها لا يقال أكلت جانب الدار، أو مضرب زيدٍ أو مقامه، بل في جانب الدار، أو في مضرب زيدٍ أو في مقامه وأمّا إن كان عامل القسم الأخير بمعنى الاستقرار يجوز حذف في، نحو: قمت مقامه وقعدت مكانه وإن كان ظرف مكانٍ محدوداً، وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر داخل في مسماه، نحو: دارٍ فلا يجوز حذف في فلا يقال: صليتُ داراً، بل في دارٍ إلا مما بعد دخلٍ ونزلٍ وسكنٍ، نحو: دخلتُ الدارَ ونزلتُ الحانَ، وسكنتُ البلدَ، والثاني المفعول له إذا كان فعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلّل ومقارناً له في الوجود، نحو: ضربتُ زيداً تأديباً، بخلاف أكرمتك لإكرامك، وجنتك اليوم لوعدي أمس، وفي هذين الموضعين إذا حذف الجار ينصب المجرور إن لم يكن نائب الفاعل، ويُرفع إن كان نائباً بالاتفاق. والثالث: أن<sup>16</sup> وأنّ فالجار يحذف منهما قياساً، نحو: قوله تعالى: "عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى" [عبس: 1-2] أي:

11 - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 7/ 236.

12 - ينظر: المقتضب: 2/ 9، الأصول في النحو: 2/ 211.

13 - ينظر: الأصول في النحو: 1/ 437.

14 - ورد في الهامش ما نصّه: "لأنّ المُبهم جزءٌ مفهوم الفعل فيصَحُّ انتصابه بلا واسطةٍ كالمصدر والمحدود منها من الزمان محمول عليه أي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية والمكان المبهم حمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام، نحو: جلسْتُ خَلْفَك".

15 - البديع في علم العربية: 1/ 161.

16 - نحو: "وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ" [الجن: 18] أي: لأنّ المساجد.



لأنَّ جاءه الأعمى، والسماعي فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ فلا يقاس عليه ثم القياس بعد

الحذف في غير الأولين أن يوصل متعلقه إلى المجرور فيظهر الإعراب المحلي<sup>17</sup> وهو النصب على المفعوليَّة أو الرفع على النائيبة وتسمى حذفًا وإيصالًا، نحو قوله تعالى: "وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ" [الأعراف: 155] أي: من قومه

ونحو قولهم: مالٌ مشتركٌ، فظرف مستقر، أي: مشترك فيه ومستقرّ فيه وقد يبقى مجرورًا على الشذوذ نحو: الله لافعلنّ، أي: والله، ولا يجوز تعلّق الجارين بمعنى واحدٍ بدون العطف بفعلٍ واحدٍ، ولا يقال: مررتُ بزيدٍ بعمر، ولا ضربتُ يومَ الجمعة يومَ السبت، بخلافِ ضربتُ يومَ الجمعة أمام المسجد<sup>18</sup>، وأكلتُ من ثمره<sup>19</sup> من ثفاحه.

والعامل في اسمين على قسمين أيضًا: اسم منصوبه قبل مرفوعه، وقسم على العكس

**القسم الأوّل:** ثمانية أحرف ستة منها تُسمى حروفًا مشبهةً بالفعل<sup>20</sup>؛ لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدًا، وفتح أو اخرها ووجود معنى الفعل في كلّ منها (إنَّ وأن) للتحقيق، و(كأنّ) للتشبيه و(لكنّ) للاستدراك، و(ليت) للتمني، و(لعلّ) للترجي، ولا يتقدّم معمولها عليها، ولها صدرُ الكلام، غير أنّ فلا يقع في الصدر أصلًا، ويلحقها ما فتلغى، وتدخل [أي حين ادخال ما] على الأفعال نحو، إنّما ضرب زيد، فإنّ لا يُغيّر مع جملتها<sup>21</sup> في حكم المصدر، ومن ثمة وجب الكسرُ في موضع الجُمْل والفتح في موضع المفرد فكُسرَت في الابتداء<sup>22</sup> نحو: إنّ زيدًا قائمٌ وفي جواب القسم، نحو: والله إنّ زيدًا قائمٌ، وفي الصلّة، نحو قوله تعالى: «وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ»<sup>23</sup> وفي الخبر عن اسمٍ عينٍ نحو: زيد أنّه قائمٌ وفي جملة دخلت في خبرها لام الابتداء نحو: عملت أنّ زيدًا لقائمٌ، وبعد القول العري عن الظنّ نحو قل إنّ الله تعالى واحدٌ، وبعد حتّى الابتدائية، نحو: أتقول ذلك حتّى إنّ زيدًا

17 - الإعراب المحليّ: هو تغيّر اعتباريّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهرًا ولا مقدّرًا. ينظر: شرح قواعد الإعراب: 74 /1، جامع الدروس العربية: 27 /1، النحو الوافي: 84 /1.

18 - هامش: " لأن معناه ما مغاير لأنّ اليوم من ظروف الزمان المحدودة والأمام من المكان المبهم"

19 - أي للتبعيض.

20 - ينظر: الكتاب: 285 /1 و461 /1 والمقتضب 107 /4. الملاحظ هنا بعد العودة إلى أقدم مصادر النحو العربي نجد أنّ سببويه قد أشار إلى أن عدد الحروف المشبهة خمسة، فهو لم يذكر أنّ المفتوحة الهمزة منها، ولكنه قد أفردا في آخر الجزء الأول بابا خاصا لاستعمالات "إن وأن" وذا يعني انه يعدها حرفا واحدا تُكسر همزته في موضع وتفتح في آخر.

21 - أي مع اسمها وخبرها.

22 - ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: 121، وشرح المفصل لابن يعيش: 527 /4.

«القسم وفي»

23 - القصص: 28.



يقوله، وبعدَ حروف التصديق نحو: نَعَمْ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وبعدَ حرف الافتتاح، نحو: أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ،

وبعدَ واو الحال، نحو قوله تعالى: □ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُرْهُونَ □ [الأنفال: 5]

وفتحت فاعلةً، نحو: بلغني أنك قائمٌ، ومفعولةً، نحو: علمتُ أن زيدًا قائمٌ، ومبتدآت، نحو: عندي أنك

قائمٌ ومضافًا إليها، نحو: اجلس حيث إن زيدًا جالسٌ، وبعدَ لو؛ لأنه فاعل، نحو: لو أنك قائمٌ لكانَ كذا،

أي: لو ثبتَ قيامك، وبعدَ لولا؛ لأنه مبتدأ، نحو: لولا أنك ذاهب لكانَ كذا، أي: لولا ذهابك موجودٌ،

وما المصدرية التوقيفية؛ لأنه فاعلٌ لاختصاص ما المصدرية، بالفعل نحو: اجلس ما أن زيدًا قائمٌ،

أي: ما اثبت أن زيدًا قائم، بمعنى مدة ثبوت

قيام زيد، وبعد حروف الجر، نحو عجبْتُ من أنك قائمٌ<sup>24</sup>، وبعد حَتَّى العاطفة للمفرد، نحو: عرفت

أمورك حتى أنك صالحٌ<sup>25</sup>، وبعد مذ ومنذ، نحو: ما رأيته مذ أنك قائم، وحيث جازَ التقديران جاز

الأمران كالتي وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: مَنْ يَكْرُمْنِي فَأَيُّ أَكْرَمِهِ، فَإِنْ كُسِرَتْ فَالْمَعْنَى: (فأنا

أكرمه) وإن فُتِحَتْ فَالْمَعْنَى: (إكرامي إياه ثابت) وتخفف المكسورة فيلزم اللام في خبرها، ويجوز

القائها ودخولها على فعل من أفعال المبتدأ<sup>26</sup>، نحو قوله تعالى: "وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً" [البقرة: 143] ،

"وَإِنَّا لَنَنْظُرُكَ مِنَ الْكَذِبِينَ" [الأعراف: 66]<sup>27</sup> وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر<sup>28</sup> ويلزم

أن يكون قبلها فعل من أفعال التحقيق، نحو: علمتُ أن زيدًا قائم، وتدخّل على الفعل مطلقًا<sup>29</sup> ويلزمها<sup>30</sup>

مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء حرف النفي، نحو: علمت أن لا يقوم، أو السين، نحو قوله

تعالى: "عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ" [المزمل: 20] أو سوف أو قد، نحو: علمت أن قد يقوم، ولو كان غير

متصرفٍ أو شرطًا أو دعاءً لا يحتاج إلى أحد [من] <sup>31</sup> هذه الحروف نحو قوله تعالى: وَأَنْ عَسَى أَنْ

يَكُونَ" [الأعراف: 185] وقوله تعالى: "تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ أَنْ لَو كَانُوا" [سبأ: 14] وقوله تعالى:

"وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا" [النور: 9] وتخفف لكن فيجب الغاؤها<sup>32</sup>، نحو: ما جاءني زيدٌ

لكن عمرٌ حاضرٌ، ويجوز دخولها على الفعل، نحو: كان قائمٌ زيدٌ، وما قام زيدٌ، ولكن فَعَدَّ<sup>33</sup>.

24 - ينظر: الملحة في شرح الملحة: 553 / 2.

25 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 391، شرح المفصل في صنعة الإعراب: 44 / 4.

26 - ينظر: الكافية في علم النحو: 53، شرح التسهيل، للدماميني: 64 / 4.

27 - هامش: "وإنما يلزم هذه الحروف أمّا ليكون وأمّا لئلا يلتبس بأن المصدرية متواسطة"

28 - هامش: والسبب في تقديره أن مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة كما سبق.

29 - هامش: "لأن يكون مفسر لضمير الشأن"

30 - هامش: "أي أن المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل"

31 - زيادة يقتضيها السياق.

32 - قال ابن يعيش معللا سبب اهمال لكن المخففة: "لَمَّا حُقِّقَتْ وَأُسْكِنَ آخِرُهَا، بَطَلَ عَمَلُهَا، إِذْ لَأَنْ مَعْنَى الْاِسْتِدْرَاكِ بَاقٍ عَلَى

حاله" شرح المفصل لابن يعيش: 562 / 4.

33 - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 562 / 4.



والسابع إلا في المستثنى المنقطع وهو الذي يخرج من متعددٍ لكونها بمعنى لكنَّ فيتقدَّر له الخبر، نحو: جاءني القوم إلا حمارًا، أي: لكنَّ حمارًا لم يجيء.

والثامن: لا لنفي الجنس<sup>34</sup>، وشرط عمله: أن يكون اسمه نكرةً مضافةً أو مشبهةً بها<sup>35</sup> غير مفصولة عنها نحو: لا غلامٌ رجلٍ جالسٌ عندنا والقسم الثاني حرفان ما ولا المشبهان بليس في كونهما للنفي والدخول على المبتدأ والخبر، وشرط عملها أن لا يفصل بينها وبين اسمها بأنَّ ولا يخبر بهما ولا بغيرهما وأن لا ينتقض النفي بإلا وشرط في لا معهما كون

اسمهما نكرةً نحو: زيدٌ قائمًا، ولا رجلٌ حاضرًا وان لم يوجد أحدُ الشرُوط لم يعمل، نحو: ما إن زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلا قائمٌ، ولا يتقدَّم معمولهما عليهما.

والعامل في الفعل المضارع على نوعين: ناصبٌ وجازمٌ.

فالناصب أربعة أحرف: أن للمصدرية، ولن للنفي المؤكِّد في الاستقبال.

وكي للسببية، وإذن للشرط والجزاء، وشرط عمله أن يكون فعله مستقبلًا غير معتمدٍ على ما قبله<sup>36</sup> وإن أُريد به الحال أو اعتمد على ما قبله لم يعمل<sup>37</sup>، نحو: إذن أظنُّكَ كاذبًا، لمن قال: قلتُ هذا القول، ونحو: أنا إذن أكرمُكَ من قال: جئتُكَ، ويجوز اضمار أن خاصَّةً فينصبُ المضارعُ به، نحو: زرني فإكرمك، والجازم خمس عشرة كلمة: أربعة منها حروف تجزم فعلاً واحداً، وهي: (لم ولما لنفي الماضي ولام الأمر ولا النهي للطلب)

وأحد عشرة مها تجزم فعلين إن كانا مضارعين<sup>38</sup> تسمى كلُّ المجازات وهي: إن للشرط والجزاء، وحيثما وأين وأنى للمكان، ومتى وإذما وإذاما للزمان ومهما وما ومن وأي) ويجوز اضمار أن خاصَّةً فيجزم المضارع بها. نحو: زرني أكرمك.

34 - ينظر: اللع في العربية :: 44، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 265.

35 - هامش: "نحو: لا خيرًا من زيد جالس عندنا"

36 - هامش: "إن لم يكن ما بعدها معمولًا لما قبلها فإنه اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لأنها لضعفها لا تقدر إن يعمل فيها اعتمد قبلها"

37 - يشترط في عمل (إن) لتنصب إذن الفعل المضارع بعدها أن تكون في صدر الكلام، وأن تتصل بالفعل المضارع، وأن يكون الفعل بعدها دالا على الاستقبال المحض. قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيويوه: 211.

38 - ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 92.



والعامل القياسي<sup>39</sup> ما يمكن أن يذكر في عمله قاعدةً كليّةً موضوعها غير محصورٍ ولا يضره كون صيغته سماعيّة<sup>40</sup>، نحو: كلُّ صفةٍ مشبهةٍ ترفع الفاعل وهو تسعة: الأوّل الفعل فكل فعل يرفع وينصب معمولاتٍ كثيرةً، ويجوز تقديم منصوبةٍ عليه وهو على نوعين: لازمٌ ومتعدٍ فاللازم ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه لفعل، نحو: قعد زيدٌ، ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر، فمنه أفعال المدح، وهي: نِعَمٌ للمدح، وبئسَ للذم، وشرطهما أن يكون الفاعل معرفًا باللام أو مضافًا إليه أو مضمّرًا

مميّزًا بنكرةٍ ويذكر بعد ذلك المخصوص مطابقًا للفاعل<sup>41</sup>، وهو مبتدأ وما قبله خبره، نحو: نِعَم الرجل زيدٌ، ونعم غلامًا الرجل الزيدان، ونعم رجلًا زيد، وقد يحذف المخصوص إذا غُلم<sup>42</sup> وقد يقدّم على الفعل نحو: لزيدون نعم الرجال وساء، مثل: بئسَ وحبذا للمدح وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كإعراب مخصوص نِعَم: نحو: حبذا زيد

والمتعدّي ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل وهو ثلاثة أضرب الأوّل: متعدّد إلى مفعول واحد، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، ويجوز حذف مفعوله بقرينةٍ وبدونها والثاني: متعدّد إلى مفعولين وهو على ثلاثة أقسام:

**القسم الأوّل:** ما كان مفعوله الثاني مباينًا للأوّل. نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ويجوز حذفهما وحذف أحدهما مع قرينةٍ بدونهما.

**القسم الثاني:** أفعال القلوب<sup>43</sup>: وهي أفعالٌ دالّةٌ على فعلٍ قلبي داخلة<sup>44</sup> على المبتدأ والخبر ناصبةٍ إياهما على المفعولية نحو: علمتُ ورأيتُ ووجدتُ وزعمتُ وظننتُ ودخلتُ وحسبتُ وهب بمعنى احسب غير متصرفٍ، ولا يجوز حذف مفعوليهما معًا أو أحدهما بدون قرينةٍ ومع قرينةٍ كثر حذفهما معًا<sup>45</sup>، وقلّ حذف أحدهما فقط ومن خصائصهما جواز الإلغاء والإعمال إذا توسّطت بين معموليهما، نحو: زيدٌ علمتُ منطلق، أو تأخرت، نحو: زيد منطلق علمت، ومنها جواز أن يكون فاعلها مفعولها

39 - العامل القياسي: هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأوّل في الثاني وعرفت علته فسبت عليه. التعريفات: 145.

40 - هامش: "أي: بعض الصيغة سماعيّة وبعضها قياسيه فكلها ترفع الفاعل والقاعدة الكلية فيها أن ترفع الفاعل سُمعت"

41 - هامش: "مطابقًا للفاعل في الجنس والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وإنّما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى"

42 - نحو: نعم العبد أي أيوب.

43 - سميت بأفعال القلوب؛ لأنّها لا يُحتاج في صدها إلى الجوارح والأعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية.

44 - ينظر: همع الهوامع: 1/ 106.

45 - هامش: "لأنّ المفعولين معًا بمنزلة اسم واحد لأنّ مضمونها معًا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحد في بعض أجزاء الكلمة الواحدة".



ضميرين متصلين متحدي المعنى<sup>46</sup> نحو: علمتني قائماً<sup>47</sup>، وحمل عدم وفقد في هذا الجواز على وجه ومنها جواز دخول أن على مفعولها نحو: علمت أن زيداً قائم وأما التعليق<sup>48</sup> بكلمة الاستفهام أو النفي أو لام الابتداء أو القسم أو إنَّ المكسورة إذا دخل في خبرها لام الابتداء، أي: إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا معنى فيم في هذه الأفعال، نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، ورأيت ما زيد منطلق، وكلّ فعلٍ قبلي غيرهما، نحو: شككت ونسيئت، وكل فعل يطلب به العلم، نحو: امتحنتُ وسألت، ومنه أفعال الحواس كلمست وأبصرت وسمعت وشممت وذقت<sup>49</sup>

**و القسم الثالث<sup>50</sup>:** أفعال ملحقّة بأفعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وعدم مجاز حذفهما معاً أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة، وقُلَّ حذف أحدهما فقط بها<sup>51</sup> نحو: صيرَ وجعلَ وتركَ واتخذَ.

والثالث متعدي إلى ثلاثة مفاعل<sup>52</sup>، نحو: أعلم وأرى، وهذه مفعولها الأوّل كمفعول باب أعطيته والأخيران كمفعولي باب علمت، نحو: أعلم زيد عمروًا بكرًا فاضلاً، ثم اعلم أنه لا بدّ لكلّ فعل من مرفوع وإن تمّ به كلاماً ولم يحتج به إلى غيره يسمى فعلاً تاماً ومرفوعه فاعلاً ومنصوبه إن كان متعدياً ومفعولاً كالأفعال السابقة وإن احتاج إلى معمول منصوب يسمى فعلاً ناقصاً ومرفوعه اسماً له ومنصوبه خبراً له ولا يدخل الآ على المبتدأ والخبر في الأصل وهو على قسمين:

**القسم الأوّل:** ما لا يدل على معنى المقاربة وهو الشائع والمتبادر من اطلاق الفعل الناقص، نحو: كان وصار ورجع، واستحال وتحول وارتد<sup>53</sup> وجاء وقعد إذا كنَّ بمعنى صار واصبح وأمسى وأضحى وظل واض وعاد وغدا وراح<sup>54</sup> وما زال وما فتىء بفتح التاء وكسرهما وما فتىء وما نىء<sup>55</sup> وما دام

46 - أي المراد منه أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدي المعنى.  
47 - اختصت أفعال القلوب بجوار أعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلاً والآخر مفعولاً نحو ظننتني، وحكى الفراء (عدميتي، وفقدتني، ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة). ينظر: شرح الأشموني: ٢ / ٢٤، حاشية الخضري: ١٤٨ / ١.  
48 - هامش: " الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: أحدهما أن الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب والثاني أن الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ دون المعنى.  
49 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 345.  
50 - أي: القسم الثالث من الأفعال التي تنصب مفعولين.  
51 - أي: بلا قرينة.  
52 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 72 / 2، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1554 / 3.  
53 - كقوله تعالى: " فَأَرْتَدَّ بِصِيرًا " [يوسف: 96]، وقول الشاعر: إنَّ العداوةَ تستحيلُ مودةً بتدَارِكِ الهَوَاتِ بالحسنات [الكامل].  
54 - أي و أض وعاد وغدا وراح فهذه الأربعة ناقصة إذا كانت بمعنى صار.  
55 - ونى ونى، ووناء، وونى ونيا: فتر وضعف، ومنه قول الشاعر: فما ونى محمّد مذ أن غفر له الإله ما مضى وما غير. ينظر: الأفعال - سعيد المعافري: 252 / 4.



كلها بمعنى ما زال<sup>56</sup> وما دام<sup>57</sup> وليس، وقد ويضمن الفعل التام معنى صار فيصير ناقصاً نحو: تمّ التسعة بهذا عشرة، أي: صارت عشرة تامة.

وكمّل زيدٌ عالمًا، أي: صار عالمًا كاملاً، وغير ذلك، ويجوز تقديم إخبارها على أنفسها<sup>58</sup> إلا ما أوله ما فلا يجوز، نحو: قائمًا ما زال زيدٌ، وكذا إن بُدّلَ ما بأن النافية وأما إن بُدّلَ بلم ولن فيجوز، نحو: قائمًا لم يزل، نحو: قائمًا لن يزال.

**والقسم الثاني:** ما يدل على معنى القرب ويُسمى أفعال المقاربة، ولا يكون أخبارها إلا أفعالاً مضارعة، نحو: عسى وخبره الفعل المضارع مع أن غالبًا، نحو: عسى زيدٌ أن يخرج<sup>59</sup>، وقد يحذف أن وقد يكون تامةً بأن مع المضارع، نحو: عسى أن يخرج زيدٌ، وكاد وخبره غالبًا مضارع بلا أن، نحو: كاد زيدٌ يخرج، وقد يكون مع أن وكرب وهو مثل كاد في وجهيه، وهلهل وطفق وأخذ وانشأ وأقبل وهبٌ وجعل وعلقٌ وأخبارها الفعل المضارع بلا أن، وأوشك وهو يستعمل استعمال عسى وكاد ولا يجوز تقديم أخبار أفعال المقاربة على أنفسها.

والثاني: اسم الفاعل: وهو يعمل عمل فعله المعلوم<sup>60</sup>

والثالث: اسم المفعول: فهو يعمل عمل فعل المجهول وشرط عملهما في الفاعل المنفصل والمفعول به

أن لا يكونا مصغرين<sup>61</sup>، نحو: ضوئيرب ومضيرب، ولا مصوفين نحو: جاءني ضارب شديد وأن وُصِفَا بعد العمل لم يضرّ عملهما السابق، نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ غلامه شديدٌ، ثم إن كانا باللام لا يشترط لعملهما غير ما ذكر، نحو: الضارب غلامه عمروًا أمس عندنا، وإن كان مجردين منهما يشترط الاعتماد على المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال نحو: جاءني زيدٌ ركبًا غلامه أو الاستفهام، نحو: أقائم الزيدان، والنفي نحو: ما قائم الزيدان، ويشترط في نصبهما المفعول به الدلالة على الحال والاستقبال وتثنيتهما وجمعهما كمفرد كمفردهما وكذا ثلاثة أوزان في مبالغة الفاعل فاعلٍ وفِعُولٌ ومفعال ولا يشترط في عمل هذه الثلاثة في الحال والاستقبال

والرابع الصفة المشبهة: فهي تعمل عمل فعلها بالشرط المعتبرة في اسم الفاعل، غير معنى الحال والاستقبال فإنه لا يشترط في عملهما نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه

56 - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 4/ 143.

57 - نحو: مادام زيد جالسًا، أي: مدة جلوس زيد.

58 - أي: على الأفعال الناقصة نفسها.

59 - ينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 395، المغرب في ترتيب المعرب: 2/ 432.

60 - أي: يعمل الرفع والنصب إذا لم يكن لازماً.

61 - لأنه لو كان مصغراً لا يعمل مطلقاً لأن التصغير بمنزلة الصفة فلا قولك ضوئيرب في قوّة ضارب صغير



والخامس اسم التفضيل: وهو لا ينصب المفعول به بالاتفاق ولا يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صار بمعنى الفعل بأن يكون المتعلق ما جرى عليه مفضلاً باعتبار التعلق على نفسه باعتبار غيره منفياً، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن من عينه الكحل<sup>62</sup> منه في عين زيد<sup>63</sup>.

والسادس المصدر: وشرط عمله في الفاعل والمفعول به أن يكون مصغراً ولا موصوفاً ولا مقترناً بالحال ولا معرفاً باللام عند الأكثر إلا عدداً ولا نوعاً ولا تأكيداً مع الفعل وبدونه. ولا الفعل مراداً غير لازم الحذف وإن كان لازم الحذف فيعمل المصدر وقيامه مقام الفعل، نحو: سقياً زيداً، ويجوز حذف فاعله بلا نائب، ولا يجوز هذا في غير المحدد ولا يضم فيه ولا يتقدم معموله عليه.

والسابع: الاسم المضاف: وهو يعمل الجر وشرطه أن يكون اسماً مجرداً عن تنوينه ونائبه لأجل الإضافة، وأن لا يكون مساوياً للمضاف إليه في العموم والخصوص ولا أخص منه منطلقاً.

وهي على نوعين معنوية ولفظية: فالمعنوية: أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، نحو: غلام زيد، وضارب عمر، وأمس وشرطها تجريد المضاف من التعريف وهي إما بمعنى من، إن كان المضاف إليه جنساً شاملاً للمضاف وغيره، نحو: خاتم فضة، أو بمعنى اللام في غيره وهو الأكثر نحو: غلام زيد ورأس عمرو، وتقيد تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة والمضاف غير وشبه ومثل فإنها لا تتعرف بالإضافة، نحو: لأم زيد، وتخصيصاً إن كان نكرة، نحو: غلام رجل، واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، ولا تقيد إلا تخفيفاً في اللفظ، نحو: ضارب زيد وحسن الوجه، ومعمور الدار

والضارباً زيد، والضاربوا زيد، وامتنع نحو: الضارب زيد؛ لعدم التخفيف وجاز الضارب الرجل حملاً على حسن الوجه، أصله الحسن وجهه.

الثامن: الاسم المبهم التام: فإنه ينصب اسماً نكرة على التمييز وتمامه، أي: كونه على حالة يمتنع اضافته معها بأحد خمسة أشياء بنفسه وذلك في الضمير المبهم، ربه رجلاً، وياله رجلاً ونعم رجلاً، وفي اسم الإشارة،<sup>64</sup> نحو: قوله تعالى: "مَادَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا" [البقرة: 26]

وبالتنوين أما لفظاً، نحو: رطل زيتاً، أو تقديرًا، نحو: عندي مثاقيل ذهباً، وأحد عشر رجلاً ومميز ثلاثة إلى عشرة لا ينصب بل هو مجرور، ومجموع نحو ثلاثة رجال، إلا في ثلاثة مائة إلى تسع

62 - هامش: " والكحل متعلق مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضلة باعتبار عين الرجل ومفضلا عليه باعتبار عين زيد.

63 - ينظر: الكتاب لسبويه: 2/ 31، المقتضب: 3/ 248، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 447.

64 - وهذا ما اطلق عليه سبويه " باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا " الكتاب لسبويه: (2/ 175)



مائة، ومميز أحد عشر إلى تسع وتسعين منصوب مفرد دائماً مميز مائة والـف وتثنيتهما وجمعه لا ينصب بل هو مجور مفرد، نحو: مائة رجل وألف درهم، وبنون التثنية، نحو: منوان سمن ويجوز في بعض هذين القسمين الإضافة، نحو: رطل زيت، ومنوان سمن<sup>65</sup>، ولا يجوز في غيرهما وبنون شبه الجمع وهو عشرون إلى تسعين، نحو: عشرون درهماً، وبالإضافة، نحو: مَلُوهُ عَسَلًا<sup>66</sup> ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه.

والتاسع: معنى الفعل والمراد منه كل لفظ يفهم منه معنى فعل فمنه اسماء الافعال وهي ما كان بمعنى الامر والماضي ويعمل عمل مسماه ولا يتقدم معموله عليها والأول نحو: ها زيدا، أي: خذه، ورويده زيدا، أي: امهله، وهلم زيدا، أي: احضره، وهات شينا أي: اعطه، وحيهل الثريد أي: اتيه، وبله زيدا أي: دعه، وعليك زيدا أي الزمه، ودونك عمرا ، أي خذه، وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك.

والثاني: نحو هيهات الأمر، أي: بعد، وشتان زيد وعمرو ، وسرعان زيد، وشكان زيد عمره، أي: قرب، وغير ذلك، ومنه الظرف المستقر وقده مره تقديره وهو لا يعمل في المفعول به بالاتفاق ولا في الفاعل الظاهر إلا بشرط الاعتماد وعلى ما ذكره الموصول، نحو: زيد في الدار أبوه، وما في الدار أحد وجاء الذي في الدار أبوه، ويجوز كون الظرف خبراً مقدماً، وإذا لم يرفع ظاهراً ففاعله ضمير مستتر فيه منتقل من متعلق المحذوف، ويعمل في غيرهما كالحال والظروف بلا شرط، ومنهم منسوب فإنّه يعمل كعمل اسم المفعول، نحو: جاءني رجل هاشمي أخوه ويشترط في عمله ما يشترط، فيه ومنه الاسم المستعار نحو: أسد، في قولك: مررت برجل أسدٍ غلامه، وأسدٍ عليّ، أي: مُجْتَرِي ، فلذا عمل عمله ومنه كلّ اسم يفهم منه معنى الصفة، نحو: لفظة الله في قوله تعالى: "وَهُوَ اللَّهُ فِي أَلْسَمُوتٍ" [الأنعام: 3] أي المعبود فيها، ومنه اسم الإشارة وليت ولعل وحروف النداء والتثنية والنفي وغيرهما فهذه يعمل في غيرها في غير الفاعل والمفعول به في المعمولات والفعل كالحال والظرف العامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يُعرف في القلب ، وهو اثنان الأول رافع المبتدأ والخبر وهو التجرد من العوامل اللفظية لأجل الاسناد نحو: زيد قائم.

<sup>65</sup> - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 9/ 232.

<sup>66</sup> - ينظر: الكتاب لسيبويه: 1/ 44،



والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم، نحو: زيد يضرب، فيضرب واقع موقع ضارب وذلك الوقوع إنما يكون إذا تجرّد من العوامل والجوارم فمجموع ما ذكرناه من العوامل ستين الباب الثاني: في المعمول اعلم أولاً أن الألفاظ الموضوعية إذا لم يقع في التركيب لم تكن معموله كما لا يكون عامله وإن وقعت فيه فعلى ثلاثة أقسام

**القسم الأوّل:** ما لا يكون معمولاً أصلاً وهو اثنان

**الأوّل:** الحرف مطلقاً، والثاني: الأمر بغير اللام عند البصريين، فإنّه لمّا حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابهاً للاسم فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة فعاد إلى أصله وهو البناء، وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة.

**والقسم الثاني:** ما يكون معمولاً دائماً، وهو اثنان أيضاً

**الأوّل:** الاسم مطلقاً حتى حُكِمَ على أسماء الأفعال بأنّها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها سادّ مسدّ الخبر أو منصوبة المحل على المصدرية وإن قال بعضهم لا محلّ لها من الاعراب؛ لكونها بمعنى الفعل وعلى ضمير الفصل، نحو: كان زيد هو القائم، الحرفية خلافاً لبعضهم يقول إنّهُ اسم لا محلّ من الاعراب وأمّا اللام الداخلة على الصفات، فقال بعضهم: إنّها حرف كغيرها، وقال أكثرهم: هي اسم موصول بمعنى الذي أو التي أعطى اعرابها لما بعدها لمّا انتقل من الفعلية إلى الاسمية، فأصل جاءني الضارب زيداً فجاءني الذي ضرب زيداً، فالأوّل معمول والثاني غير معمول فلما غير هذا الكلام صار الأوّل في صورة الحرف، والثاني في الاسم، فانعكس الحكم ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي والثاني الفعل المضارع.

**والقسم الثالث:** ما كان الأصل فيه ألا يكون معمولاً لكن قد يقع موقع القسم الثاني فيكون معمولاً: وهو اثنان أيضاً.

**الأوّل الماضي:** فإنّه إذا وقع بعد أن المصدرية يحكم على محلّه بالنصب، وإذا وقع بعد الجازم شرطاً أو جزاءً يحكم على محلّه بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف نحو أعجبتني أن ضربت وتقتل، وأن ضربت وتقتل ضربتك، واقتل، وفي غير هذين لا يكون معمولاً.

والثاني الجملة وهي على قسمين فعلية وهي المركّبة من الفعل لفظاً أو معنى وفاعلها نحو ضرب زيد وان تكرمني أكرمك، وهيئات زيد، وأقام الزيدان، وهي المركّبة من المبتدأ والخبر، أو من اسم الحرف العامل، وخبره نحو: زيد قائم وأن زيداً قائم، فإن أريد بالجملة لفظها فلا بدّ له من اعراب



لكونه في حكم الاسم المفرد حتى يجوز وقوعهما في كل ما وقع فيه فيقع مبتدأ وفاعلاً ونائبه وغير ذلك، نحو: زيد قائم جملة اسمية<sup>67</sup>.

أي هذا اللفظ ومنه مقول القول، نحو قوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمِ آمِنُوا" [البقرة: 13]

أو كذا إن اريد بها معنى مصدري، إمّا بواسطة إنَّ أو أن أو ما المصدريتين كقولك بلغني أنك قائم وكقوله تعالى: "وان تصوموا خير لكم" أو غيرها نحو الجملة التي أضيف إليها، كقوله تعالى: { هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ } [المائدة: 119] «أي: يوم نفع صدق الصادقين، ونحو قوله تعالى: { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } [يس: 10] أي: إنذارك وعدم انذارك، وتسمع بالمُعيدي خير من أن تراه، أي: سماعك، وهذا الأخير مقصور على السماع، وفي غير هذين لا يكون له اعراب إلا أن تقع خبراً لمبتدأ، نحو: زيد أبوه قائم، أو لباب إنَّ، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ أبوه فتكون مرفوعة المحل أو لباب كان، نحو: كان زيد أبوه عالم، أو لباب كاد، نحو: كاد زيد يخرج، أو مفعولاً ثانياً لباب علم، نحو: علم زيد عمراً أبوه قائم، أو ثالثاً لا علم، نحو: أعلم زيد عمراً بكراً أبوه قائم، أو معلماً عنها، نحو: علمت أقائم زيد أو حالاً، نحو: جاءني زيد وهو راكب فتكون منصوبة المحل أو جواباً للشرط جازم بعد الفاء أو إذا، نحو أن تكرمي فأنت مكرم فتكون مجزومة المحل أو صفة لنكرة، نحو جاءني رجل أبوه قائم، أو معطوفه على مفرد، نحو: زيد ضارب ويقتل أو جملة لها محل من الإعراب، نحو: زيد أبوه قائم وابنه قاعدٌ، أو بدلا من أحدهما أو تأكيداً للثانية أو بياناً لها على رأي فيكون إعرابها على حسب إعراب المتبوع فظهر من هذه الجملة أن الجملة قسمان قسم في تأويل المفرد فيكون له إعراب في كل موضع وذلك أيضاً قسمان قسم ما أريد به لفظه وما أريد به معنى مصدري وقسم من الجملة لا يكون في تأويل المفرد فلا يكون معموله إلا في خمسة مواضع خبر ومفعول وجواب شرط جازم مع الفاء أو إذ أو حالٌ وتابِعُ ثم المعمول على نوعين معمول بالأصالة ومعمول بالتبعية الأول أربعة أقسامٍ مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ ومجزومٌ.

### أما المرفوعات فتسعة:

الأول: الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل التام المعلوم أو ما بمعناه، نحو: ضرب زيد وأقائم الزيدان وهيئات زيد.

والثاني: نائب الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل التام المجهول أو ما بمعناه نحو ضرب زيدٌ وأمضروب الزيدان ولا يكونان الا سمين أو تأويله غير أن النائب قد يكون جاراً أو مجروراً، نحو: مَرُّ بزيد،

<sup>67</sup> -توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1168.



فيجب أفراد عامله وتذكيره ولا يجوز تقديمهما على عاملها ولا حذفهما معاً إلا من المصدر، وقد مرَّ كلُّ منهما قسماً: مضمر ومظهر فالمضمر أيضاً على قسمين: مستتر وبارز، والمستتر أيضاً قسماً: واجب الاستتار، بحيث لا يجوز إبرازه ولا يسند عامله إلا إليه، وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة إليه وتارة إلى اسم ظاهر، والأول في المتكلمين والمخاطب والمفرد المذكر من غير الماضي، نحو: أضرب ونضرب أو تضرب، واسم فعل الأمر، نحو: نزال وصه ومه، وأفعال التفضيل في غير مسألة الكحل، نحو: زيد أفضل من عمرو، واسم الفاعل واسم المفعول، وما كان بمعناهما، والصفة المشبهة والظرف المستقر إذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل الظاهر، نحو: جاءني ضارب أو مضروب أو أسدٌ ناطقٌ أو حسن، ونحو: في الدار زيد.

وفي تثنيتي اسم الفاعل واسم المفعول وجمعهما السالم مطلقاً، نحو: جاءني رجلان ضاربان أو مضروبان أو رجال ضاربون أو مضروبون، وفي عدا وخلا فعلين وفي ما عدا وما خلا وليس له ولا يكون في باب الاستثناء، نحو: جاءني القوم عدا زيد، أو ليس زيدا، ولا يكون زيدا، والثاني في الغائب المفرد والغائبة المفردة، نحو: زيد ضرب أو يضرب أو ليضرب أو لا يضرب وهند ضربت أو تضرب أو لتضرب أو لا تضرب ويقال ضرب زيد، وكذا البواقي فلا يستتر فيه ضمير وفي شبه الفعل مما ذكر إذا وجد شرط عمله غير التثنية والجمع المذكورين، نحو زيد ضارب أو مضروب أو اسد ناطق أو هاشمي أو حسن في الدار، ويقال: زيد ضارب غلامه، وكذا البواقي فلا يستتر وأما البارز المتصل ففي تثني الأفعال وهو الألف، نحو: ضربا وضربتا وضربتما ويضربان وتضربان وليضربا ولا تضربا واضربا وجمعها المذكر وهو الواو، نحو: ضربوا أو ضربتم إذ أصله ضربتمو أو يضربون وتضربون، وجمعها المؤنث وهو النون، نحو: ضربن وضربتن وليضربن وفي المخاطب المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً، والمنكلم وحده في الماضي وهو التاء، نحو ضربت بحركات التاء والمنكلم معه غيره في الماضي أيضاً وهو (نا) نحو: ضربنا وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو (الياء) نحو: تضربين واضربي ولا تضربي وأما المظهر فظاهرٌ وإذا أسند إليه العامل يجب إفراده وغيبته ولو كان مثنى أو مجموعاً، نحو: ضرب الزيدان والزيدون، وإن كان مؤنثاً حقيقياً من الأدمين مفرداً أو مثنى متصلًا بعامله، يجب تأنيته إن كان متصرفاً، نحو: ضربت هند أو هندان، وزيد ضاربة جاريتها، وكذا إذا أسند إلى ضمير المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل، نحو: هند ضربت أو ضاربة، والشمس طلعت، وفي غيرهما يجوز تأنيث عامله وتذكيره إن كان مؤنثاً، نحو: طلعت أو طلع الشمس<sup>68</sup>، ونحو سارت أو سار الناقة، ونحو: جاءت أو جاء المؤمنات، ونحو: جاءت

<sup>68</sup> - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 357، اللوحة في شرح الملح: 1/ 313، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 860.



أو جاء القاضي اليوم امرأه، ونحو: الرجال جاءت أو جاؤوا أو جاءت أو جاء الرجال، والمؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديرًا وهي التاء الموقوف عليها هاء، نحو: ظلمة وشمس، والألف المقصورة نحو: حُبلى ودعوى والألف الممدودة، نحو: حمراء وهذا في غير ثلاثة إلى عشرة فإن مذكرها بالتاء ومؤنثها بحذفها، نحو، ثلاثة رجال وأربع نسوة، وإذا ركبت الثلاثة إلى تسعة مع عشرة أثبت التاء في الأوّل فقط في المذكر، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وفي الثاني فقط في المؤنث، نحو: ثلاثة عشر امرأة والتأنيث الحقيقي ما بإزائه ذكر من الحيوان، نحو: امرأة وناقاة، واللفظي بخلافه، نحو: غرقة وشمس والجمع المكسر ما تغيّر صيغة مفرده، نحو: رجال وجمع المذكر السالم ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة في غير الإضافة فإنّ النون يحذف فيها نحو: مسلمون ومسلمين، وجمع المؤنث السالم ما لحق آخر مفرده ألف أو ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة في غير الإضافة وفيها يحذف، نحو: مسلمان ومسلمين، وكل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث؛ لكونه بمعنى الجماعة وأمّا جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله فتقول جاء المسلمون أو رجل قاعد ناصروه وإذا أسند إلى ضمير يجب كونه جمعًا مذكرًا،

نحو: المسلمون جاءوا و يجيئون أو جاؤون وأمّا جمع المذكر المكسر العاقل إذا أسند إلى ضميره فيجب أن يكون عامله مفردًا مؤنثًا أو جمعًا مذكرًا، نحو: الرجال جاءت أو جاؤوا أو جائية أو جاؤون وغيرهما من الجموع إذا أسند إليه ضميرها يجب كون عاملها مفردًا مؤنثًا أو جمعًا مؤنثًا نحو: المسلمات جاءت أو جنن أو جائية، أو جائيات، و الأشجار قُطعت أو قطعن، أو مقطوعة او مقطوعات<sup>69</sup>

**والثالث** المبتدأ وهو نوعان الأوّل الاسم أو المؤول به المسند اليه المجرد عن العوامل اللفظية نحو: زيد قائم وحق أنك عالم، ولا بدّ له من خبر هو الثاني الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي رافعة لظاهر نحو: أقامان الزيدان، ولا خبرًا لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل بل فاعله سادّ مسدّه، ولا يجوز تعدد المبتدأ والأصل تقديمه وشرطه أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة نحو وقوله تعالى " **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ** " [البقرة: 221]

ويجوز حذفه عن قيام قرينة نحو: زيد، في جواب: من القائم؟ أي: القائم زيد<sup>70</sup>

**والرابع:** خبر المبتدأ وهو المجرد من العوامل اللفظية المسندُ به غير الفعل، ومعناه، نحو: قائم في زيد قائم ويجوز تعدده، نحو: زيد قائم قاعد<sup>71</sup>، ويكون جملة اسمية وفعلية فلا بدّ من عائد إلى المبتدأ إن لم

69 - شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/ 211،

70 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 43. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية: 8/ 95.

71 - ينظر: الكافية في علم النحو: 17.



يكن خبراً عن ضمير الشأن نحو زيد أبوه قائم أو قام أبوه ويجوز حذفه لقريظة، وأصله أن يكون نكرة وقد يكون معرفة، نحو: الله الهنا، ويجوز حذفه عند قريظة، نحو: زيد، لمن قال: أزيد قائم أم عمرو، وإن كان

المبتدأ بعد أما وجب دخول الفاء في خبره، نحو: أما زيد فمنطلق إلا لضرورة، كقوله: أمّا القتال لا قتال لديكم أو لا ضمير القول، كقوله تعالى: "فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ" [آل عمران: 106] أي: فيقال لهم أكفرتم، وإن كان اسماً موصولاً بفعل أو ظرف أو موصوفاً به أو نكرة موصوفة بأحدهما أو مضافاً إليها أو لفظ كل مضافاً إلى نكرة موصوفة بمفرد أو غير موصوفة أصلاً جاز دخول الفاء في خبره، وكذا إذا دخل عليه إن وأن ولكن بخلاف نواسخ المبتدأ حرفاً كان أو فعلاً نحو: الذي يأتيني أو في الدار فله درهم وقوله تعالى: "قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ" [الجمعة: 8] ونحو رجل يأتيني أو في الدار فله درهم و غلام رجل يأتيني أو في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم وكل رجل فله درهم وفي يرها لا يجوز

والخامس: اسم باب كان وحكمه كحكم الفاعل

والسادس: خبر باب إن وامره كأمر خبر المبتدأ لكن لا يجوز تقديمه اسمه إلا أن يكون ظرفاً نحو: إن في الدار رجلاً

والسابع: خبر لا لنفي الجنس، وحكمه أيضاً كحكم خبر المبتدأ، نحو: لا غلامه رجل عندنا<sup>72</sup>

والثامن: اسم ما ولا المشبهتين بليس، وحكمه حكم المبتدأ<sup>73</sup>

والتاسع: الفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم، نحو: يضرب ويضربان.

وأما المنصوبة فتلاثة عشر.

الأول: المفعول المطلق: وهو اسم ما فعله فاعل عامل مذكور لفظاً أو تقديرًا بمعناه، نحو: ضربت ضرباً وضربةً وضربةً، وقد يكون بغير لفظه، نحو: قعدتُ جلوساً، وقد يُحذف فعله لقيام قريظة، نحو: أيضاً، أي: أض أيضاً، ويجوز تقديمه على عامله ولا يلزم العامل<sup>74</sup>.

72 - ينظر: أمالي ابن الحاجب: 1/ 468، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 1/ 300.

73 - مثال ذلك: ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك، وعمل ما ولا المشبهتين بليس مشروط بتأخير الخير، وألا يبطل النفي بإلا، وألا يفصل بينهما بان النافية: المقدمة الجزولية في النحو: 157.

74 - ينظر: الكافية في علم النحو: 18.



**والثاني:** المفعول به: وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، وهو على قسمين: عام وهو المجرور بحرف الجر، وخاص بالمتعدي، وقد مرَّ أو يجوز تقديمه على عامله: زيدًا ضربتُ، وحذفه مطلقًا وحذف فعله؛ لقيام قرينة، نحو: زيدًا، لمن قال: من أضرب؟<sup>75</sup>

**والثالث:** المفعول فيه: وهو اسم ما فُعل فيه مضمون عامله من زمانٍ أو مكان، وشرط نصبه لفظًا تقدير في، وقد مر شرط تقديره، ويجوز تقديمه على عامله وتركه وحذف عامله لقرينة<sup>76</sup>

**والرابع:** المفعول له: وهو اسم ما فُعل لأجله مضمون عامله، وشرط نصبه لفظًا بتقدير اللام، وقد مرَّ شرط تقديره، ويجوز تقديمه على عامله وتركه وحذف عامله لقرينة<sup>77</sup>

**والخامس:** المفعول معه: وهو المذكور بعد الواو والمصاحبة معمول عامل، نحو: جئتُ زيدًا، ولا يجوز تقديمه على عامله ولا على المعمول المصاحب ولا تعدُّه، والسادس الحال وهو ما يُبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظًا أو معنى، مثل: ضربتُ زيدًا قائمًا، وهذا زيدٌ قائمًا، وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه شرطها أن تكون نكرة ولا يتقدّم على العامل المعنوي ولا على ذي الحال المجرور فلا يُقال مررتُ جالسًا بزيد، ولو كان صاحبها نكرة محذوة وجب تقديم الحال عليها، نحو: جاءني راكبًا رجل وتكون جملة خبرية فلا بدَّ فيها من رابط وهو الضمير فقط في المضارع المثبت، نحو: جاءني زيد يركب أو مع الواو أو الواو وحده أو الضمير وحده في غيره لكن الغالب في الإسمية الواو نحو جاءني زيد لا يركب. أو ولا يركب أو وركب أو وهو راكب.

ويجوز تعدد الحال، نحو: جاني زيدٌ راكبًا ضاحكًا، وحذف عامله لقرينة<sup>78</sup>، نحو: راشدًا مهديًا، لمن قال: أريد السفر<sup>79</sup>.

**والسابع:** التمييز: وهو ما يرفع الإبهام عن ذاتٍ مذكورة تامّة<sup>80</sup> بأحد الأشياء الخمسة<sup>81</sup> - وقد سبق<sup>82</sup> - ومقدرة في جملة، نحو: طاب زيد نفسًا، أي: طاب شيء، أو ما ضاهاها<sup>83</sup>، نحو: الحوض ممتلئ ماءً والأرض مفجرة عيونًا<sup>84</sup> وزيد طيب أبًا وأبوّة ودارًا وحسن وجهًا وأفضل من عمر و علمًا أو إضافة،

75 - ينظر: الكافية في علم النحو: 218.

76 - ينظر: الأصول في النحو: 1/ 190، الإيضاح العضدي: 177.

77 - الأصول في النحو: 1/ 206، الإيضاح العضدي: 197.

78 - يجوز حذف عامل الحال إذا دلّت عليه قرينة: قولك للمسافر راشدًا مهديًا، أي: اذهب راشدًا مهديًا.

79 - ينظر: الأصول في النحو: 1/ 209، اللمع في العربية لابن جني: 60.

80 - التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: 1/ 447.

81 - هامش: "أي: الأوّل بنفسه وذلك في الضمير المبهم واسم الإشارة، والثاني التنوين، والثالث بنون التثنية، والرابع بنون شبه الجمع، والخامس بالإضافة.

82 - ورد ذكره سابقًا تحت عنوان: (الاسم المبهم التام).

83 - أي ما ضاهاها الجملة.

84 - والشاهد لذلك قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: 12]



نحو: أعجبنى طيبة أباه وأبوه، وهذا التمييز فاعل في المعنى؛ فلهذا لا يتقدم على عامله، والتمييز لا يكون إلا نكرة<sup>85</sup>.

**والثامن:** المستثنى، وهو نوعان متصل: وهو المخرج من متعدد بالأ أو إحدى أخواتها<sup>86</sup>، ومنقطع: وهو المذكور بعدها غير مخرج والمستثنى ومنسوب

إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجب تام، نحو: جاءني القوم إلا زيداً أو مقدماً على المستثنى، نحو: ما جاءني إلا زيداً أحد، أو منقطعاً ما جاءني القوم إلا حماراً، وكان بعد خلا وعدى في الأكثر أو ما خلا أو ما عدا أو ليس أو لا يكون ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور، نحو: ما جاءني القوم إلا زيداً أو زيداً، ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، نحو: ما جاءني إلا زيد، ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وحاشا في الأكثر و عدا وخلا في الأقل، وأصل غير أن يكون صفة ويحمل على إلا في الاستثناء ويعرب كاعراب المستثنى — إلا على التفصيل وأصل إلا الاستثناء، ويحمل على غير في الصفة إذا تعدر الاستثناء فيكون ما بعده صفة لا مستثنى، نحو: قوله تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا" [الأنبياء: 22] أي: غير الله<sup>87</sup>

**والتاسع:** خبر باب كان: وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويجوز حذف كان دون غيره عند قرينة، نحو: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر<sup>88</sup>، ويجوز في مثله أربعة أوجه<sup>89</sup>.

**والعاشر:** اسم باب إن وهو كالمبتدأ لكن لا يجوز حذفه.

**والحادي عشر:** اسم لا التي لنفي الجنس، نحو: لا غلام رجل عندنا وقد يحذف<sup>90</sup> عند وجود الخبر، نحو لا عليك أي لا بأس، والثاني عشر: خبر ما ولا المشبهتين بليس، وهو مثل خبر المبتدأ، والثالث عشر المضارع الداخل عليه إحدى النواصب، نحو: لن يضرب

**وأما المجرور فاثنتان<sup>91</sup>؛**

85 - ينظر: الكافية في علم النحو: 25، أمالي ابن الحاجب: 403 / 1.

86 - ينظر: التعريفات: 213.

87 - ينظر: «المقتضب»: 389 / 4، اللع في العربية لابن جني: 66.

88 - أي: إن كان خيراً.

89 - الوجوه الأربعة هي: الرفع في الشرط والجواب، كقولك: إن خير فخير. والنصب فيهما، كقولك: إن خيراً فخييراً.

- والنصب في الأول والرفع في الثاني، كقولك: إن خيراً فخير. والرفع في الأول والنصب في الثاني، كقولك: إن خيراً فخييراً. شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 156 / 2.

90 - أي يحذف اسم لا في مثل: لا عليك أي: لا بأس عليك.

91 - الملاحظ هنا أن المؤلف (رحمه الله) لم يذكر النوع الثالث من المجرورات وهو المجرور بالتبعية، ولعله لم يرد أن يعيدها وقد ذكرها سابقاً.



الأول: المجرور بحرف الجر وقد مرّ.

والثاني: المجرور بالإضافة: ولا يجوز تقديمه ولا معموله على المضاف إلا أن يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف إليه عليه، نحو: أنا زيدًا غير ضارب؛ لكونه بمعنى لا ضارب ولا الفصل بينهما بشيء في السعة غير ما سُمع ولا يُفاس عليه ولا في الضرورة إلا بالظرف وقد يُحذف المضاف فيعطى إعرابه إلى المضاف إليه وهو القياس، نحو: قوله تعالى: "وَسَلِّ الْقَرْيَةَ" [يوسف: 82] أي: أهل القرية وقد يبقى مجرورًا على الندو، نحو قوله تعالى: "يُرِيدُ الْآخِرَةَ" [آل عمران: 152] بجر الآخرة على قراءة، أي: ثواب الآخرة، وقد يُحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله، إن عُطِفَ عليه ما أُضيفَ إلى مثل المحذوف، نحو: بَيَّنَّ ذِرَاعِيَّ وَجِبْهَةَ الْأَسَدِ<sup>92</sup> أي: ذراعي الأسد، أو كرر مضافًا إلى مثل المحذوف، نحو: يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ<sup>93</sup> وَالْأَفِينُونَ المضاف عوضًا عنه إن لم يكن غاية، نحو: قوله تعالى: {وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا}

ونحو حينئذ ويومئذ أي: كل واحدٍ وحين إذا كان كذا وإن كان غاية وهي الجهات الست وحسب. ولا غير وليس غير منويًا فيها المضاف إليه تُبنى على الضم وأما المجزوم ففعل مضارع دخله إحدى الجوازم المذكورة سابقًا وإن كانت كلم المجازات تقتضي شرطًا وجزاءً فإن كانا مضارعين أو الأول بغير فاء فالجزم في المضارع واجب وإن كان الأول ماضيًا، والثاني مضارعًا جاز الجزم والرفع في الثاني وإن كان الجزاء ماضيًا متصرفًا بمعنى المضارع أو مضارعًا منفيًا بلم أو لما فلا يجوز دخول الفاء فيه نحو: إن ضَرَبْتَ ضَرَبْتَ أو لم اضرب ، وإن كان الجزاء جملةً اسميةً أو ماضية غير متصرفة أو بمعناه فلا بدّ م(ح) من قد ظاهرة أو مضارعًا مقتدرًا بالسین أو سوف قولاً أو لن أو ما أو والنهي والدعائية والاستفهامية يجب دخول الفاء فيه نحو ان ضَرَبْتَ فانت فعليّة انشائيّة كالامرية مضروبٌ ونحو قوله تعالى: " ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء " فإن كرهتموه فعسى أن تَكْرَهُوا شيئاً وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت وإن تعاسدتم فترضع له اخرى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه، ونحو: ان ضرب زيدٌ فاضربه أو فلا تضربه أو فهل تضربه وإن أكرمتي فيرحمك الله وإن كان مضارعًا بغيرها مثبتًا أو منفيًا بلا فيجوز الفاء مع الرفع وحذفه مع الجزم نحو: ان تضرب اضرب أو فاضرب أو لا أضرب أو فلا أضرب، وأمّا المعمول بالتبعيّة فخمسة ولا يجوز تقديم شيء منها على متبوعها وعاملها عامل متبوعها ، وإعرابها كإعراب الأول الصفة وهي تابع يدلُّ على

92 - هذا عجز بيت قاله الفرزدق وصدده قوله: يا من رأى عارضًا أسر به، وهو من شواهد: سيبويه: الكتاب لسبويه: 1/ 180، والمبرد في: المقتضب: 4/ 229، وابن جني في الخصائص: 2/ 409.

وموضع الشاهد هنا: أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول) 93 - هذا صدر بيت قاله جرير وصدده قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لكم ... لا يُفَيِّنُكُمْ في سوءة عمر. وهو من شواهد سيبويه: الكتاب لسبويه: 1/ 53. والمبرد في المقتضب: 4/ 227. ومحمد بن السراج في الأصول في النحو: 1/ 343.



معنى في متبوعه مطلقاً، ويجوز تعددها، نحو: جاءني الرجلُ العالمُ الفاضلُ، ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير، نحو: جاءني رجلٌ قام أبوه، وقد يُحدَف لقرينة، ويُوصف بحال الموصوف<sup>94</sup>، وبحال مُتعلقه، فالأوّل يتبعه في التعريف والتنكير، والإفراد والتنثنية والجمع، والتنكير والتأنيث، نحو: جاءني رجلٌ عالمٌ، وجاءتني امرأةٌ سالحةٌ، والثاني في الأولين فقط، نحو: جاءني رجلٌ راكبٌ غلامهم، والمعرفة: ما وضع لشيء بعينه. والنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه.

### والمعرفة ستة أنواع:

النوع الأوّل المضمرات: وهي أربعة أقسام:

القسم الأوّل مرفوع متصل، وقد سبق.

القسم الثاني: مرفوع منفصل وهو: هو هي هما هم هنّ أنت أنتما أنتم أنتن أنا نحن.

والقسم الثالث مشترك بين منصوب المتصل ومجرور متصل، نحو: ضربته وضربها وضربهما وضربهم وضربهن وضربك وضربكم وضربكن وضربني وضربنا، ونحو: له لها لهما لهن لك لكما لكم لكنّ لي لنا.

والقسم الرابع: منصوبٌ منفصلٌ وهو إياه وإياها وإياها وإياهما إياهن إياك إياك إياكما وإياكم إياكن إياي إيانا.

والنوع الثاني: العلم وهو قسمان: علم شخص، نحو: زيدٌ، وعلم جنسٍ: نحو أسامة وسبحان.

والنوع الثالث أسماء الإشارة وهي: ذا للمذكر، ولمثناه ذان وذين، وللمؤنث: تاو ذي وتي وتة وذه وتهى وذهي ولمثناه وتان وتين ولجمعهما أولاء مدّاً وقصرًا ويلحق أوائلها حرف التنبيه<sup>95</sup>، نحو: هذا، ويتصل بأواخرها كاف الخطاب فيقال: ذلك ذاك ذاكما ذاكن وكذا البواقي، ويجمع بينهما، نحو: ها ذاك ويقال: تلك اولئك وذانك وتانك، مشددتين للبعيد وأما ثمة وهنا وهنا وهنا وهنالك فللمكان خاصة.

94 - أي: بحال قائمة به، نحو: مررت برجل حسن ذا الحسن حال الرجل وصفته.

95 - أي: أسماء الإشارة يعني يدخل على أوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار أصلاتها.



والنوع الرابع الموصول ولا بدّ من صلة جميلة خبريّة معلومة للسامع فيها ضمير عائد إلى الموصول ويجوز حذفه عند قرينة وهو الذي للواحد ولمثناه اللذان والذين ولجمعه للذين في الأحوال الثلاث.

والتي للواحدة والمثناها واللّتان واللّتين ولجمعهما اللوائي واللّائي واللّاء واللّاتي واللّات واللّواتي، وذا بعد ما الاستفهاميّة ومَنْ وما وأي وأية والألف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي أو التي، والنوع الخامس: المعرّف باللام سواء كان للعهد، نحو: جاء رجل فاكرمت الرجل أو للجنس نحو الرّجل خير من المرأة وبحرف النداء إذا قصد معين، نحو: يا رجل،

والنوع السادس<sup>96</sup> المضاف إلى أحد هذه الخمسة إضافة معنويّة نحو غلام زيد، والثاني العطف بالحرف وهو تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وهي: الواو والفاء وثمّ وحتى وأو وأما وام ولا وبل ولكن إذا عطف على المضمّر المرفوع المتصل يجب تأكيده بمنفصل نحو: ضربت أنا وزيد، إلا أن يقع فصل فيجوز تركه نحو: ضربت اليوم وزيد وإذا عطف على المضمّر المجرور أعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد، والمال بيني وبينك والمعطوف في حكم المعطوف عليه، نحو: يجب ويمتتع له ويجوز عطف شيين بحرف واحد على معمولي عاملين إلا عند تقدّم الجار على رأي نحو في الدار زيد ال والحجرة، والثالث بالتأكيد وهو قسمان لفظي وهو تكرير اللفظ الأول أو مُرادفه<sup>97</sup> في المضمّر المتصل ويجري في الألفاظ كلّها<sup>98</sup>، نحو: جاءني زيد زيد، وضربت أنت، وضربت زيد زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي مخصوص بالمعارف وهو نفسه وعينه وكلاهما وكتاهما وكلّهما وأجمع وأكّع وابتع وابع<sup>99</sup> وهذه الثلاثة أتباع لا جمع ولا يتقدّم عليه ولا يذكر بدونه في الفصيح وإذا أكد المضمّر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد أوّلاً بمنفصل، نحو: زيد ضرب هو نفسه أو عينه

والرابع البذل: وهو المقصود بالنسبة دون متبوعه وأقسامه أربعة بدل لكل من الكل إن صدقا على واحد نحو: جاءني زيد أخوك، وبدل البعض إن كان جزء المبدل منه، نحو: ضربت زيداً رأسه، وبدل الاشتمال إن كان بينهما تعلق بغيرهما بحيث ينتظر النفس بعد ذكر الأوّل وتشوق إلى الثاني، نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط إن كان ذكر المبدل منه غلطاً، نحن رأيت رجلاً حمراً ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه ببذل ويجب وصف النكرة من المعرفة، دل الكل إلا من الغائب نحو: ضربته

<sup>96</sup> غاب عن الذكر النوع الخامس من أنواع المعارف وهو المعرف بالألف واللام.

<sup>97</sup> المرادف: ما يكون المعنى متحدًا واللفظ مغايرًا.

<sup>98</sup> أي: سواء أكانت اسمًا أو فعلًا وحرّفًا أو مركّبًا تقييدية أو غير ذلك.

<sup>99</sup> بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في الافراد.



زيداً، والخامس عطف البيان ، وهو تابع جيء لإيضاح متبوعه ولا يدل على معنى فيه، نحو: اقسام بالله أبو حفص عمر.

فمجموع ما ذكرنا من المعمولات ثلاثون.

### الباب الثالث

في العمل وهو شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب وله تقسيمات أربعة متداخلة

**القسم الأول:** بحسب الذات والحقيقة فنقول هو إما حركة أو حرف أو حذف والحركة ثلاثة ضمة وفتحة وكسرة، نحو: جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، والحروف أربعة: واو وألف وياء نحو: جاءني أبوه ورأيت أباه، ومررت بأبيه، ونون ، نحو: يضربان، والحذف ثلاثة: حذف الحركة، نحو: لم ينصر، وحذف الآخر ، نحو: لم يعز، و وحذف النون، نحو: لم يضربا فالمجموع عشرة.

**والتقسيم الثاني:** بحسب المحل فهو أما بالحركات المحضة او بالحروف المحضة أو بالحركة مع الحذف أو بالحرف مع الحذف.

والأول: أما تام الاعراب بالحركات الثلاثة: بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً والكسرة جرّاً فهو الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفان، نحو: جاءني رجلٌ ورجالٌ، ورأيت رجلاً ورجالاً، ومررت برجلٍ ورجالٍ، أو ناقص الاعراب بالحركتين أما بضمّة رفعاً أو بالفتحة نصباً وجرّاً فهو غير المنصرف<sup>100</sup>، نحو جاءني أحمدٌ ، رأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ، وأما بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجرّاً وهو جمع المؤنث السالم، نحو: جاءني مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررتُ بسلامتٍ، والثاني أيضاً، أما تام الإعراب بالحروف الثلاثة: بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً، فهو الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم المفردة المكبّرة، وأما ناقص الإعراب بالحرفين أما بالواو رفعاً والياء نصباً، وجرّاً فهو جمع المذكر السالم ، ولو او عشرون وأخواتها، نحو: جاءني مسلمون

ولو مال وعشرون ورأيت مسلمين وألي مالٍ، وعشرين ومررتُ بمسلمين، وألي مالٍ وعشرين أو بالألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً فهو المثني، واثنان وكلاً مضافاً إلى مضمّر، نحو: جاءني مسلمان، واثنان وكلاهما، ورأيت مسلمين واثنين وكليهما.

**والثالث:** لا يكون إلا تام الاعراب فهو قسمان: لأن محذوفه أمّا حركة أو حرف.

100 - أي الممنوع من الصرف.



فالأول: الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير وهو صحيح فرفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة، نحو: ينصرُ ولن ينصرَ ولم ينصرْ، والثاني المضارع المذكور إن كان آخره حرف عله فرفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر، نحو: يغزو، ولن يغزو، ولم يغزُ.

**والرابع** لا يكون إلا ناقص الإعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون، فرفعه بالنون، ونصبه وجزمه بحذفه، نحو: يضربان ولن يضربا ولم يضربا، فالمجموع تسعه والمراد بالمنصرف ما دخله الجر والتنوين، نحو: زيد، وبغير المنصرف اسمٌ معربٌ بالحركة لا يدخله الجر والتنوين، وهو على نوعين سماعي، نحو

أحد وموحد واثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع، وأخر صفات وجُمع وكُتِعَ وبُتِعَ وبُصِعَ جموعًا وعُمرَ ورُفِرَ وقُرِحَ<sup>101</sup> أعلامًا وقياسي، وهو كلُّ علمٍ على وزنٍ مخصوصٍ بالفعل كضُرب وانقطع وشمَّرَ وانقطع واجتمع واستخرج أو في أوله إحدى الزوائد المضارع غير قابلٍ للتاء، نحو يزيد يشكر، وكل أفعل التفضيل والصفة، نحو أفضل وأبيض، وكل اسمٍ اعجمي استعمل في أول نقله إلى العرب علمًا وهو زائدٌ على الثلاثة أو متحرك الأوسط، نحو: إبراهيم وشتر وكل مؤنث بالألف مقصورة أو ممدودة، نحو حُبلى وحمراء، وكل علم فيه تاء التانيث لفظًا، نحو: فاطمة وحمزة أو تقديرًا أو زائدٌ على الثلاثة، نحو زينب أو متحرك الأوسط علم المؤنث، نحو قدم اسم امرأة ولو سُمي به مذكرٌ صُرف ولو كان علم المؤنث ثلاثيًا ساكن الأوسط يجوز صرفه ومنعه نحو هند وكل علم مركَّب من اسمين ليس أحدهما عاملاً في الآخر ولا الثاني صوتًا ولا متضمنًا لمعنى الحرف، نحو: بعلبك وحضر موت وكل ما فيه ألف ونون زائدتان علمًا أو وصفًا لا يدخله التاء، نحو: عمران وسكران ورحمان وكل جمع منه على فعالل أو فعاليل نحو: مساجد ومصابيح، ويجوز صرفه لضرورة الشعر والتناسب، نحو قوله تعالى: "سَلْسِلًا وَأَعْلًا وَسَعِيرًا" [الإنسان: 4] "وَأَكْوَابَ كَانَتْ قَوَارِيرًا" 15 □ [الإنسان: 15] وكل ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخله لام التعريف انصرف، نحو: مررت بالأحمر وأحمرنا.

والقسم الثالث: بحسب النوع فهو أربعة: رفع ونصب مشتركان بين الاسم والفعل، وجر مختص بالاسم، وجزم مختص بالفعل وعلامات الرفع أربعة ضمة وواو وألف ونون. وعلامات النصب خمسة: كسرة وألف وياء وحذف النون، وعلامات الجر ثلاثة: كسرة وفتحة وياء، وعلامات الجزم ثلاثة: حذف الحركة وحذف الآخر وحذف النون.

<sup>101</sup> - ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 2/ 344،



والتقسم الرابع بحسب صنفه فهو ثلاثة لفظي يظهر في اللفظ وتقديري ومحلي فلنذكر الاخرين حتى يُعلم أن ما عداهما لفظي فالتقديري ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي ولا يكون

فان كان غير منون تنوين التمكن أو كان في آخره تاء تأنيث فأحوال الثلاث تقديري، نحو: أحمد وضاربة وضاربات وإن كان مُنَوَّنًا بغيرها فرفعه وجره تقديري دون نصبه نحو: زيدٌ

وأما المحلّي ففي موضعين أحدهما الاسم المعرب المشتغل آخره بإعراب غير محكي، نحو: مررت بزید فإنه يُحکم على محل زيد بنصب على المفعول، وكذا أعجبنى ضرب زيد، ومُرٌّ بزید، فزید مرفوع المحلّي على الفاعليّة في الأوّل والنائيّة في الثاني والثاني المبني وهو ما كان حركته وسكونه لا بعاملٍ والمبني على نوعين مبني الأصل ومبني العارض الأوّل أربعة الحرف الماضي والأمر بغير اللّام عند البصريين والجملة الثاني على نوعين: لازم وغير لازم واللازم ما لا ينفك عن البناء، وهو المضمرات وأسماء الإشارات والمواصلات غير أيّ وأيّة فإنّهما معربان واسماء الأفعال وقد سقت وما كان على الأفعال مصدرًا كفجار أو صفة، نحو: فساق أو علماً للمؤنث، نحو: حدّام، عند أهل الحجاز والأصوات وهي كل لفظ حكم به صوت كفاق أو صوّت به للبهائم ك نَحَّ وبعض المركّبات وهو كل كلمتين ليس أحدهما عاملة في الأخرى جعنا اسمًا واحدًا فإن كان الثاني صوتًا بُنِيَا وكُسِرَ الثاني وفتح الأوّل، نحو: سيبويه وإن لم يكن صوتًا بني الأوّل على الفتح وإن كان آخره صحيحًا، نحو: بعلبك وحضرموت، وعلى السكون إن كان حرف علّه، نحو: معدي كَرَب، واعرَب الثاني غير منصرف، على اللغة الفصيحة وإن لم يجعل اسمًا واحدًا ولكن تضمّن الثاني حرفًا فإن لم يكن الأوّل لفظ اثنين بنيا على الفتح إن كان آخرهما حرفًا صحيحًا وعلى السكون إن كان علة، نحو: أحد عشر وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحادي عشر وحادية عشرة إلى تسع عشرة وتسعة عشر، ونحو: جاري بيت بيت وبين بين، وإن كان الأولى لفظ اثنين بني الثاني وأعرَب الأوّل وحُذِفَ نونه نحو جاءني اثنا عشر رجلًا ورأيت اثني عشر رجلًا، ومررت باثني عشر رجلًا وبعض الكنايات، وهو كم يكون للاستفهام، فينصب ما بعده على التمييز نحو كم رجلًا، وللخبر بمعنى التكثر فيضاف إلى ما بعده، نحو: كم رجلٍ وكذا للعدد وينصب ما بعده

على التمييز نحو: عندي كذا درهمًا، وكيّ وكيت للحديث<sup>102</sup>، والكلمات المتضمنة بمعنى إن والاستفهام غير أيّ وأيّة وبعض الظروف نحو: أمس وقطّ وِعَوْض ومُذ ومُنذ، وإذا واذ ولمّا ومتى، وأنى وأيان وكيف، وحيث ولدى ولذن والكاف وعلى وعن الإسميّة وغير اللّام ما قُطِعَ عن الإضافة

<sup>102</sup> - ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 658، الباب في علل البناء والإعراب: 1/ 319،



منوياً فيه المضاف إليه، نحو: قبلُ وبعُدُ وتحتُ وقُدَّامُ وخلفُ وراءُ ولا غيرُ وليس وغيرُ وحسبُ والآنُ  
والمنادى المفرد المعرفةُ فأنه مبني على يُرفع به إن لم يلحق باخره الألف الاشتغاثية أو الندبة ولا بأوله  
لام، نحو: زيد يا مسلمان ويا مسلمون، وإن كان مضافاً أو مشابهاً به أو نكرة يُنصب بفعل مقدرٍ، نحو:  
يا عبدَ الله، ويا خيرًا من زيدٍ ويا رجلاً، وإن لحق باخره ألف بُني على الفتح، نحو: يا زيدا، وإن  
اتصل بأوله لام يجب جرّه، نحو: يا لزيد، والبذل والمعطوف الخالي من اللام حكمه حكم المنادى،  
نحو: يا رجل زيد، ويا زيد وعمرو، وحروف النداء: ( ياء وأيا وهيا وأي والهمزة و وا مختص  
بالندبة) واسم لا لنفي الجنس، إذا كان منفرداً نكرةً متصلةً بلا غير مكررة، نحو: لا رجل والمضارع  
المتصل به نون جمع المؤنث أو نون التأكيد، نحو: يضرِبَن وهَل تضرِبَن، وهذه الفاظ يجب بناؤها،  
وأما جائز البناء فالظروف المضافة إلى الجملة، وإلا فأنها يجوز بناؤها على الفتح، نحو: قوله تعالى: "  
هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ " [المائدة: 119] وحينئذ ويومئذ، وكذلك مثل وغير مع ما وأن المتصل واسم  
لا المكررة بها المفرد النكرة، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنه يجوز بناؤها على الفتح ورفعها وفتح  
الأول مع نصب الثاني ورفعها ورفع الأول مع فتح الثاني وهذه خمسة أوجه يجوز في أمثاله وصفة  
اسم لا المبني المفردة المتصلة فإنه يجوز بناؤها على الفتح، نحو: لا رجلَ ظريفًا، واعرابها رفعًا  
ونصبًا، نحو: لا رجلَ ظريفًا وظريفًا.<sup>103</sup>

وتم الكتاب بعون الله الملك الوهاب

لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة

لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة

لا حول ولا قوة

سنة 1094 شهر ربيع الآخر

لائحة المصادر والمراجع

القرآن الكريم 

<sup>103</sup> - ينظر: الأصول في النحو: 2/ 67، المفصل في صناعة الإعراب: 108، اللمع في العربية لابن جني: 46.



1. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 1420 هـ - 1999 م.
  2. الأعلام، الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت 1396 هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، سنة 1980 م.
  3. الأفعال: سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت بعد 400 هـ) تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة - مصر.
  4. الأمالي النحوية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (646 هـ) تحقيق: عدنان صالح مصطفى، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدوحة، قطر، 1986 م.
  5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه بغية السالك إلى توضيح المسالك، عبد المتعال الصعيدي- دار العلوم الحديثة-بيروت، لبنان، 1402 هـ-1982 م.
  6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان: 1402 هـ - 1982 م.
  7. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، 1420 هـ.
  8. التخميرة في شرح المفصل في صنعة الإعراب: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (555 - 617 هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين [ت 1436 هـ]: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1990 م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (654 - 745 هـ)
- تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم بدمشق، الطبعة: الأولى، (1418 - 1445 هـ).
- 10- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1422 هـ - 2001 م.
  - 11- التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (816 هـ) تقديم: د. أحمد مطلوب. دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- دت.



- 12- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.
- 13- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749 هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428 هـ - 2008 م.
- 14- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (ت 1364 هـ) ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993 م.
- 15- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749 هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
- 16- حاشية الخُضْرِيّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري (1287 هـ) ، شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى ، ط2 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 2005م.
- 17- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749 هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م
- 18- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (769 هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين بن عبد الحميد.
- 19- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (929 هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، دار الاتحاد العربي. د.ت.
- 20- شرح التسهيل. ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية 1974م.
- 21- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي (ت 905 هـ): دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1421 هـ - 2000 م.



- 22- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي (ت686هـ) ، تح: يوسف حسن عمر ، ط2 ، مؤسسة الصادق ، (د.ت).
- 23- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1420هـ- 2000م.
- 24- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. ابن هشام الأنصاري المصري-تحقيق: د. هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه 1397هـ-1977م. المكتبة الوطنية بغداد، 1373هـ-1977م.
- 25- شرح اللّمع. أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (456هـ) تحقيق: د.فانز فارس، مطبعة الكويت- تايمز التجارية، الكويت-1984م.
- 26- شرح المفصل. موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (643هـ) ، عالم الكتب – بيروت.
- 27- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: محمد بن مصطفى الفُجّوي، شيخ زاده (ت 950 هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م.
- 28- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008 م.
- 29- علل النحو. ابن الوراق ابو الحسن محمد بن عبد الله (381هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش.
- 30- كتاب سيبويه. ابو بشر بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، 1408هـ- 1988م، مكتبة الخانجي-القاهرة، عالم الكتب – بيروت.
- 31- اللباب في علل البناء والاعراب. ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ) تحقيق: د. مختار غازي طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1995م.
- 32- اللباب في علل البناء والاعراب. ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (616هـ) تحقيق: د. مختار غازي طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1995.



- 33- اللوحة في شرح الملحمة: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.
- 34- اللّمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، تحقيق: حامد مؤمن، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد- 1982م.
- 35- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد المقرئ الفيومي (ت770هـ) ، ط7 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، 1928م.
- 36- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين بن هشام الانصاري (761هـ) تحقيق: د.مازن المبارك-دار الفكر-بيروت-الطبعة السادسة 1985م.
- 37- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح د. علي بو ملحم، ط1، بيروت - 1993.
- 38- المقتضب: محمد بن يزيد المبرّد (285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- 39- المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبُخْتِ الجزولي البربري المراكشي (ت 607هـ) تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، 1436هـ.
- 40- النحو الوافي: عباس حسن (ت 1398هـ): دار المعارف: الطبعة الخامسة عشرة.
- همع الهوامع شرح الجوامع. جلال الدين السيوطي، غني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت

